الأمم المتحدة

A/64/PV.100

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **١٠٠**

الاثنين ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فينانن (فنلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

منع الجريمة والعدالة الجنائية

الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

السيدة بيسو (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشيد بعقد هذا الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ويوفر الاجتماع لعموم أعضاء المنظمة الفرصة لتبادل الآراء ولتعزيز التزامنا بمواجهة بعض أخطر التحديات التي نواجهها اليوم.

وتحت تصرف المجتمع الدولي بالفعل الصكوك القانونية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بجميع أشكالها. وعلى الدول أن تستخدم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية – التي نحتفل الآن بذكراها السنوية العاشرة – لمكافحة ومنع عدد من أنواع الجريمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والأعضاء وتهريب المهاجرين وغسل الأموال. وتتسم المشاركة العالمية في الاتفاقية بالأهمية القصوى.

إن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ظاهرة تؤثر على المجتمع الدولي قاطبة، بدون تمييز بين الأغنياء والفقراء. ولذلك علينا أن نتجاوز الافتراضات الساذجة التي تربط تلك الأشكال من الجريمة بالبلدان النامية. وترى البرازيل أن التعاون الفعال، بما في ذلك التعاون بين الجنوب والشمال في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية سيفيد المجتمع الدولي بأسره. وينبغي أن يسهم ذلك التعاون في بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون، وبخاصة في القطاعين القضائي والأمني. ولا غنى عن الوكالات القوية للدول والأفراد المدربين تدريبا حسنا في مكافحة الأنشطة الإجرامية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

وفي ذلك السياق، نحن نرى أن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في سلفادور، باهيا، في نيسان/أبريل، أسهم في تجديد التزام المجتمع الدولي فيما يتعلق بمكافحة الجريمة وتعزيز نظم العدالة الجنائية. وتشرفت البرازيل باستضافة ذلك الاجتماع. ونحن على ثقة بأن إعلان سلفادور الذي اعتمده المؤتمر سيسهم في تعزيز آليات التعاون الدولي وسيحرز نتائج ملموسة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وتؤثر الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية على جميع مجالات المجتمع، بدءا بالأمن العام وانتهاء بالصحة والتنمية. وآثار هذه الأنشطة تنذر بالشر على وجه الخصوص لأكثر السكان المعرضين للخطر، وبخاصة الفقراء. وفي ضوء ذلك الواقع، فإن التدابير القمعية وحدها لا تكفي. ولا غنى عن تناول العوامل الاجتماعية – الاقتصادية العامة والأساسية. ولذلك يجب أن تشمل مواجهة الجريمة العابرة للحدود الوطنية اتخاذ إجراءات تهدف إلى إيجاد بدائل لسبل كسب الرزق، وبخاصة للشباب، بغية منع إغراء الناس بالأنشطة الإجرامية أو وقوعهم ضحايا لها.

وبغية التصدي لبعض تلك التحديات، اضطلعت الحكومة البرازيلية بمبادرات هامة مثل البرنامج الوطني للأمن العام والمواطنة، الذي يضع السياسات العامة في مجال الأمن والبرامج الاجتماعية بغية إقامة صلات بين منع الجريمة واحترام حقوق الإنسان. ونؤمن إيمانا جازما بأن معالجة الأسباب الجذرية للجريمة، التي غالبا ما تتصل بحالة الضعف الاجتماعي، تتطلب اتخاذ نهج يضمن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، في حين يعزز بفعالية الديمقراطية فضلا عن التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وتضطلع الأمم المتحدة، لا سيما من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدور محوري في دعم جهود الدول الأعضاء لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية. ونود أن نعرب عن امتناننا للسيد أنطونيو ماريا كوستا على جميع جهوده لتنفيذ ولاية المكتب.

وعلى الدول الأعضاء أن تزيد جهودها، وفقا لقدراتها، لتعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي ذلك السياق، نود أن نبرز مبادرة الحكومة البرازيلية للتبرع بنسبة مئوية ثابتة من قيمة الأصول المنقولة المتصلة بالجريمة المنظمة والفساد لصندوق أنشأه المكتب بهدف دعم تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية.

ونأمل أن يؤدي هذا الاجتماع الرفيع المستوى إلى زيادة الوعي بالأهمية التي يتسم بها لنا جميعا تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بكفالة احترام حقوق الإنسان ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف بغية ضمان رفاه سكان العالم. ولن ننجح في مسعانا المشترك إلا بالمشاركة الواسعة التي تأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتوفر لنا منظومة الأمم المتحدة الوسائل المؤسسية التي يمكننا بها أن نتعاون بصورة نشطة وفعالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة غواتيمالا.

السيدة تاراسينا سيكيرا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد غواتيمالا أن يعرب عن شكره لرئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى عملا بالقرار ١٧٩/٦٤. كما نشكر وفدي إيطاليا والمكسيك على جهودهما في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وفي تنظيم الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية باليرمو.

ونحن على اقتناع بأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أصبحت تهديدا على نطاق العالم. وبالتالي يجب أن

تنظم مكافحة هذه الجريمة على نطاق عالمي مماثل. ولذلك فإن الأمم المتحدة هي المنظمة المثلى للاضطلاع بالقيادة في هذه المكافحة.

ونظرا للتداخل بين المسائل التي يعالجها مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة والتحديات الرئيسية التي تواجه حكومة غواتيمالا، التي تشكل أيضا محط تركيز سياساتنا ذات الأولوية، اتفقت حكومة غواتيمالا والمكتب على استكشاف سبل تعزيز تعاوننا بشأن المجالات الحيوية والمسائل الأمنية، بما في ذلك الأمن والتنمية ومكافحة الجريمة المنظمة وإصلاح قطاع العدالة ونظام السجون ومكافحة الاتجار بالمخدرات ومراقبة مزارع المخدرات وتطوير السبل البديلة لكسب الرزق ومكافحة الفساد والجريمة.

ونتيجة لذلك، تم التفاوض والموافقة على برنامجنا الوطني المتكامل بشأن تعزيز سيادة القانون والأمن والعدالة في غواتيمالا. ووقعت حكومة غواتيمالا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ١٧ آذار/مارس على البرنامج، إلى جانب مذكرة تفاهم لإنشاء مكتب وطني للبرنامج في غواتيمالا يكون مسؤولا عن تنفيذ البرنامج المتكامل ومركز امتياز متخصص بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة.

وكجزء من تلك الاستراتيجية للمنطقة دون الإقليمية، يتوخى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إنشاء مراكز امتياز في كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى بحيث تتمكن هذه البلدان من التعاون فيما بينها على مستوى الخبراء ومع البلدان الأخرى التي يمكن أن تستفيد من خبرة المراكز بشأن طائفة من المسائل المتعلقة بالأمن. والهدف من مراكز الامتياز هو تعزيز سيادة القانون والتعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة بإجراء البحوث العلمية والتحليل. وستكون مجالات التركيز الرئيسية هي، أولا، البحوث العلمية وتحليل الاتجاهات ودعم الخبرة الوطنية؛ وثانيا، بناء القدرات من خلال التدريب وتقديم الخبرة التقنية؛ وثالثا، تبادل المعلومات والتعاون.

وستسهم مراكز الامتياز في تحسين جمع البيانات وإجراء التقييمات المفصلة للحالة والتحديات التي تواجه المنطقة، وتحليل الاتجاهات في جميع مجالات البحث والأنشطة المعنية في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، ووضع برامج المساعدة التقنية بغية مكافحة ومنع الجريمة المنظمة بالتعاون الوثيق مع وكالات إنفاذ القانون، وهيئات الدولة للتحقيق وقوات الأمن – مثل الشرطة وضباط الجمارك والمدعين العامين وأفرقة الطب الشرعي – فضلا عن المعاهد والأكاديميات ذات المنظورات والريادة في مجال منع الجريمة.

ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإنشاء مكاتب الامتياز بوصفها جزءا من برنامج فعال وشامل للتعاون ويشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية أمريكا الوسطى لنظام التكامل المشترك بين المكتب وأمريكا الوسطى. وفي ذلك الصدد، ستقوم المراكز بتعزيز الجهود المنصوص عليها في سياق البرنامج الإقليمي وبرامجنا المتكاملة الوطنية بالذات.

والهدف هو إنشاء ثلاثة مراكز هذا العام. وسيكون مقر أحد المراكز في بنما بوصفه جزءا من مكتب البرنامج الوطني الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وسيركز المركز على الأمن البحري. وسينشأ مركز ثان في السلفادور في مكتب النائب العام في السلفادور. وستكون ولايته في مجال منع الجريمة الحضرية. وسيكون موقع المركز الثالث في غواتيمالا وهو سيركز على الجريمة المنظمة.

ومن المتوقع أن يكون لمركز غواتيمالا ثلاث ركائز تشغيلية. وستنطوي الركيزة الأولى على التحليل العلمي

والبحوث بشأن الظاهرة موضوع ولاية المركز؛ وتقييم عوامل الخطر التي تعمل على تعزيز الأنشطة الإجرامية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مثل الاتجار غير المشروع بالعقاقير والمخدرات والاتجار بالمهاجرين وتهريبهم وصنع الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وذخائرها والاتجار غير المشروع بها. وستستلزم الركيزة الثانية توفير التدريب الأكاديمي والعملي لموظفي الخدمة العامة والخبراء الوطنيين، بغية أن يصبحوا مدربين خبراء على الصعيدين الوطني والإقليمي. وستنطوي الركيزة الثالثة على تبادل المعلومات والتعاون، وتعزيز التنسيق من خلال تبادل المعلومات فيما بين بلدان منطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتيسير إقامة الشراكات الاستراتيجية مع وكالات التعاون الدولي الأخرى والهيئات الإقليمية بغية تعزيز الاتساق التشغيلي في الجهود التي تبذل في المنطقة في هذا المجال.

وعلى الصعيد الدولي، يتمثل الهدف في الإسهام في بناء القدرات الوطنية التي تسهم في زيادة الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الاتفاقات بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات التي حددتها حكومة غواتيمالا وتحسين نوعية وتأثير المشاريع والبرامج والأنشطة الوطنية في إطار اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن هذه المبادرة تستكمل مبادرة أخرى اضطلعت بها حكومة غواتيمالا والأمم المتحدة قبل ثلاث سنوات وهي تحديدا، إنشاء اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، التي خلفت بالفعل تركة هامة للإنجازات في بلدنا.

كما أود أن أشير إلى اتفاقنا الوطني للنهوض بتحقيق الأمن والعدالة، الذي توصل إليه العام الماضي الكونغرس ومحكمة العدل العليا والمدعي العام وحكومة الرئيس ألفارو كولوم كاباييروس. ويضطلع ذلك الاتفاق بولاية دعم تنفيذ مهمة اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لكازاخستان.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الهام للغاية والحسن التوقيت بشكل بالغ. وهو حقا بالغ الأهمية ويعقد في الوقت المناسب لمناقشة المسائل الناشئة من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بطريقة شاملة.

وتعتبر الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أحد التهديدات الرئيسية لنظام الأمن الدولي وهي تؤثر على التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلدان على نطاق العالم. وهذا العام، نحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإطلاق خطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها.

وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها أساسا قانونيا قويا للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة. وهذه الصكوك تشمل إطارا شاملا للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين والتعاون في مجال إنفاذ القانون وتقديم المساعدة التقنية والتدريب. وللأسف، لا تزال المشاركة في تلك الصكوك الدولية أبعد ما تكون عن العالمية. ولن يتسنى لتصدينا الجماعي للجريمة المنظمة أن يكون فعالا إلا إذا قمنا بتدعيم وتعزيز إطار المعاهدات الدولية من خلال المشاركة والتنفيذ العالميين.

وكازاخستان تناشد جميع البلدان الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها، ومن ثم تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة هذا التهديد العالمي. ومن دواعي فخري أن أشير إلى انضمام بلدي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وكازاخستان، إلى جانب المجتمع الدولي وعبر التعاون مع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الإقليمية، تبذل قصارى جهدها للحد من الخطر الذي تمثله مشكلة الجريمة العالمية. واتسع نطاق المشاكل المرتبطة بالجريمة عبر الوطنية في العقد المنقضي. ومن بينها الاتجار بالبشر والإرهاب والاتجار بالمخدرات وجرائم الفضاء الإلكتروني والاتجار غير المشروع بالأسلحة وغسل الأموال. وانتهاكات حقوق الإنسان والفقر يهيئان تربة خصبة لنشر جميع أنواع الجريمة عبر الوطنية. وتلك العوامل مجتمعة تثقل كاهل دول العالم كافة.

واليوم، أود أن أتطرق إلى مشكلتين خطيرتين تثيران قلقا بالغا في بلدي، ويمثلان جزءا كبيرا من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهما تحديدا، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالبشر. وبلدنا لا يدخر وسعا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على أراضيه وعلى الصعيد الإقليمي. ونطاق إساءة استعمال المخدرات في كازاخستان وغيرها من بلدان منطقة آسيا الوسطى في تزايد على الرغم من أن بلداننا ليست منتجة للمخدرات ولا من بلدان المقصد.

وأود أن أفيد بأنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ جرى تدشين المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى في ألماتي، كازاخستان. وتتعاون هذه الهيئة تعاونا وثيقا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالمساعدة في تنظيم وتنسيق العمليات الدولية المشتركة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وبإجراء تحليل للمعلومات بشأن تدفق المخدرات من أفغانستان عبر بلدان رابطة الدول المستقلة وتبادل هذه المعلومات.

وكازاخستان متضررة أيضا جراء مشكلة الاتجار بالبشر. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة مبادرة إنشاء آلية وحيدة بهدف زيادة الوعي بالمسألة على جميع المستويات وحفز عملية تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات الإطارية وتوحيد جهود جميع أصحاب المصلحة.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى خطة عمل الأمم المتحدة العالمية بشأن منع الاتجار بالأشخاص ومقاضاة المتجرين وحماية الضحايا وتقديم المساعدة لهم، والتي تعكف الدول الأعضاء على النظر فيها حاليا. وبصفتنا أعضاء في ”مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر“ التي تضم ٢٠ دولة متماثلة في التفكير تناصر المعركة العالمية ضد الاتجار بالأشخاص، فإننا نؤيد بقوة مشروع خطة العمل التي قدمها الميسرون مؤخرا. ونعتقد أنه ينبغي النظر في الخطة سريعا وبنجاح لكي يتسنى اعتمادها قبل نهاية الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نحث الدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها لاعتماد مشروع الخطة في أقرب وقت ممكن.

وتثني كازاخستان على العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة وهيئاتها في تعزيز الاحترام القوي للمبادئ الأساسية للعدالة الدولية. كما نقر بالعمل الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال مساعدته لبرامج بناء القدرات.

لقد جرى اتخاذ عدد كبير من التدابير، ولكننا نعتقد أن من الضروري تنفيذ المزيد من الخطوات لإحراز تقدم جاد في مكافحة الجريمة عبر الوطنية. وسيواصل بلدنا توفير دعمه

وتعاونه في منع الجريمة ومكافحتها ودعم العدالة الجنائية وسيظل ملتزما بذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أرمينيا.

السيدة خودافيردیان (أرمينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر للرئيس على تنظيم هذه المناقشة الجوهرية. ويجسد هذا الاجتماع الضرورة الملحة لكي يتخذ المجتمع الدولي تدابير متسقة في تصديه للجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأرمينيا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به السفير يانيث – بارنويبو ممثل إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونود أيضا الإدلاء ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تحتل مرتبة متقدمة في جدول أعمال حكومة بلدي نظرا لأن أرمينيا تقع على مقربة شديدة من طرق الاتجار التي ما زالت تشكل تهديدا خطيرا لأمن مواطنينا وصحتهم العامة وسلامتهم ورفاههم، حيث أنها كثيرا ما تقوض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتنمية المستدامة. ومن ثم، فقد اتخذت حكومة بلدي بعض الخطوات الحاسمة لمكافحة المشكلة.

فأرمينيا طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واثنين من بروتوكولاتها. ونود اغتنام الفرصة التي تتيحها هذه الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاتفاقية لإعادة التأكيد على أهمية تحقيق التصديق العالمي عليها. وتتطلع أرمينيا إلى المؤتمر الخامس لأطراف الاتفاقية، في تشرين الأول/أكتوبر، وتؤيد إنشاء آلية استعراض فعالة لتعزيز التعاون الدولي بشأن هذه المسألة الخطيرة.

كما عززت أرمينيا تشريعاتها الوطنية ذات الصلة وزادت من المساعدة القانونية المتبادلة وتبادل المعلومات. ويعالج بعض التعديلات التشريعية الهامة التي أجريت في السنوات القليلة الماضية قضايا مثل جرائم الفضاء الإلكتروني وإدمان المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وفضلا عن ذلك، فإن البرنامج الشامل للفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لمكافحة غسل الأموال، الذي نفذته حكومة بلدي بنجاح، قد أوجد نظاما فعالا للتعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة الحكومية.

وفي إطار استراتيجية مكافحة الفساد لجمهورية أرمينيا للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢، يواصل بلدي تعزيز تعاونه مع المنظمات الدولية والإقليمية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فيما يسعى جاهدا إلى زيادة قدرات الأجهزة الأرمينية لإنفاذ القانون. واتخذنا أيضا خطوات لجعل إطارنا القانوني بشأن هذه المسألة متسقا مع المعايير الدولية.

وتمثل مكافحة الاتجار بالبشر أيضا واحدة من أولويات أرمينيا. وبغية الامتثال للمعايير الدولية، يجري تنفيذ أنشطة عديدة، مثل تحسين أطرنا التشريعية والمؤسسية وتقييم مشكلة الاتجار في أرمينيا والخارج وحماية ضحايا الاتجار.

ويتطلب تطور الشبكات الإجرامية عبر الوطنية اليوم وصلاتها بتهديدات أخرى، مثل الإرهاب، أن نحدث باستمرار سبل مكافحتنا للجريمة المنظمة وأن ننسق جهودنا المشتركة على نحو أفضل. والأمم المتحدة وهذا الاجتماع الرفيع المستوى يتيحان منتدى ممتازا لتعزيز فهمنا للخطر وتطوير استجاباتنا والتعلم من تجارب بعضنا بعضا. ويجب علينا مواصلة العمل مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الإقليمية وغيرها من الأطراف المعنية، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وكذلك مع أعضاء

المجتمع المدني، الذين يسهمون إسهاما كبيرا في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بغية التصدي بفعالية للتحدي الذي يواجهنا.

وندرك أنه في عالم اليوم المعولم، لا يمكن تحقيق النجاح إلا من خلال تعزيز التعاون الدولي. وأود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على استعداد أرمينيا لأن تكون عضوا ملتزما من أعضاء المجتمع الدولي في مكافحته للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

السيد سوانبول (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أدلي بهذا البيان اليوم بالنيابة عن المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي، كبير الأساقفة سيلستينو ميغليوري.

في البداية، يود وفد دولتي أن يشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة المفيدة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. إن من بين نتائج ترابط العالم الطابع المترابط باطراد للجريمة. وبينما عززت القدرة على الاتصال والتجارة مع أناس في جميع أنحاء العالم التضامن والتجارة العالميين، فإنها قد أدت أيضا إلى تصاعد الجرائم المرتكبة عبر الحدود الوطنية. وتشكل هذه الدينامية تحديات جديدة للآليات القانونية والقضائية في سعيها إلى مساءلة المجرمين وحماية مواطنيها.

ويشكل إعلان نابولي واتفاقية باليرمو جهودا كبيرة من قبل المجتمع الدولي لإقامة التعاون بغية منع الأنشطة الإجرامية ومقاضاة مرتكبيها. وأقر هذان الاتفاقان بالإدراك الذي بات مسلما به على نحو متزايد لضرورة أن تصبح الاستجابة أيضا دولية بعد أن أصبحت الجريمة دولية.

واليوم، فإن ملايين الأشخاص هم ضحايا للاتجار – ويجري الاتجار بأكثر من ٧٠ في المائة منهم، جميعهم تقريبا من النساء والفتيات، بغرض الاستغلال الجنسي. وهذا الواقع مأساوي ولا يمكن تبريره. والاتجار عبر الوطني بالنساء والأطفال للاستغلال الجنسي مبني على توازن بين عرض الضحايا من البلدان المرسلة والطلب عليهم في البلدان المستقبلة. وتبدأ عملية الاتجار بالطلب.

ويتعين مواكبة تسليط الضوء على حقوق الضحايا بمعالجة مشكلة الطلب، ومعها، الحط من الكرامة البشرية على نحو خفي، الذي دائما ما يرافق آفة الاتجار بالأشخاص. وفي الواقع، فإنه بدلا من معالجة الطلب بفعالية، يجري إصدار المزيد من القوانين سعيا إلى إضفاء المشروعية على هذا العمل الذي يجرد الضحايا من إنسانيتهم. بل إن الأحداث الرياضية والاجتماعية العالمية ذاتها والتي تهدف إلى زيادة تعزيز الاحترام والانسجام بين البشر في أنحاء العالم قد أصبحت، عوضا عن ذلك، فرصا لمزيد من الاستغلال للنساء والفتيات والاتجار بهن.

وبالمثل، فإن الاتجار العالمي بالمخدرات ما زالت له آثار مدمرة على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. وفي مناطق الإنتاج، يشجع الطلب على المخدرات العصابات المنظمة وشبكات المخدرات والإرهابيين. وتستخدم هذه المنظمات الإجرامية الأموال الناشئة عن هذا النشاط غير القانوني في نشر الخوف والعنف بغرض تأمين سعيها الجشع إلى كسب النفوذ. ومن الواجب معالجة أنشطة هؤلاء الأفراد والمنظمات على وجه السرعة وبجميع الوسائل المشروعة الممكنة من أجل السماح للمجتمعات بالعيش في سلام ورخاء؛ بدلا من العيش في خوف من الجريمة والعداء.

ولمعالجة هذه المشكلة، يجب على المجتمع الدولي ألا يكتفي بالتركيز على مناطق الإنتاج بل أن يعالج كذلك الطلب الموجود دائما على المخدرات. ويظهر هذا الطلب، الذي يحركه بدرجة كبيرة العالم المتقدم النمو، أن من الضروري بذل جهود في الداخل لمعالجة إنتاج المخدرات في الخارج. ولا يؤثر استعمال المخدرات على المجتمع الدولي فحسب، وإنما له أيضا آثار ضارة مباشرة على الحياة المادية والاجتماعية والروحية للأفراد وأسرهم. وبالتالي، فإن من الضروري أيضا التركيز على هؤلاء الأفراد لإيجاد سبل لمنع إساءة استعمال المخدرات في المقام الأول ولإعادة تأهيل من يسيئون استعمال المخدرات ليمكنهم الإسهام على نحو أكمل في الصالح العام.

وإذا ما كنا نرغب في المشاركة في عملية مستمرة لوقف هذين المجالين الرئيسيين للجريمة الدولية وعكس اتجاههما، سيتعين على الشعوب والثقافات التوصل إلى أرضية مشتركة يمكن أن تدعم العلاقات الإنسانية في كل مكان على أساس إنسانيتنا المشتركة. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى دعم الكرامة والقيمة المتأصلتين لكل إنسان مع إيلاء اهتمام خاص لأشد الفئات ضعفا في المجتمع. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا تركيز جهودنا على معالجة، بل وحتى تجريم، الطلب المدمر على الدعارة التي تجرد السيدات والفتيات من إنسانيتهن وتشجع الاتجار بهن في أنحاء العالم.

وبالمثل، يجب أن يقر أي نهج محوره الإنسان للتعامل مع الاتجار الدولي بالمخدرات بأن مستهلكي ناتج هذا النشاط غير المشروع يجب مساءلتهم وإعادة تأهيلهم أيضا. والمساءلة الجنائية ليست سوى عامل واحد في معالجة هذه المشكلة؛ حيث أن إعادة التأهيل على المستويات الشخصية والاجتماعية والروحية ضرورية لمن يسيئون استعمال المخدرات وللمجتمعات المحلية التي دمرها إنتاج المخدرات وتهريبها. كما يجب الاستمرار في تشجيع الجهود التي تبذلها الحكومات والمجتمع المدني لاستعادة صحة الأفراد وعافية المجتمعات المحلية، حيث أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية حق لجميع البشر.

وتفيد هذه المناقشة في إلقاء الضوء على ضرورة معالجة الجريمة الدولية بطريقة تقر بالطابع الدولي المتزايد للجريمة، ولكن تسمح أيضا للجمعية العامة بأن تدرك أن هذه الاستجابة تتطلب جهودا وطنية لمعالجة الأسباب الفردية والمجتمعية لهذا النشاط. وبينما يتحتم مساءلة المجرمين الذين يضرون بالصالح العام عن أفعالهم، فإن من الضروري أيضا الإقرار بحقوق وكرامة الضحايا والمخالفين من أجل تخفيف الضرر الناجم عن الجريمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤/٤٧، المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن لممثلة المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيدة مويدن (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المراقب الدائم. والمنظمة الدولية للهجرة تقدر هذه الفرصة للاشتراك في اجتماع اليوم الرفيع المستوى بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وترحب بإعطاء الأولوية لهذه القضية في جدول أعمال الأمم المتحدة.

ما زالت مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص أحد أكبر التحديات في مجال منع الجريمة عبر الوطنية حاليا. وقضية الاتجار بالبشر تحتل مركز الصدارة على الصعيد الدولي بصورة متزايدة باعتبارها إحدى مسائل حقوق الإنسان الرئيسية. كما أشير إلى أهميتها هنا في الأمم المتحدة، حيث يُنظم العديد من الأحداث والمبادرات، بما في ذلك المناقشات الحالية بشأن خطة عمل عالمية للأمم المتحدة بشأن

منع الاتجار بالأشخاص ومحاكمة المتجرين وحماية ضحايا الاتجار ومساعدتهم.

وقد كثفت المنظمة الدولية للهجرة جهودها في مكافحة الاتجار بالبشر خلال العامين الماضيين، استنادا إلى خبرتها التي تمتد إلى ١٥ عاما في دعم الدول والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في مجالات المنع والمحاكمة، وفي المقام الأول، حماية الضحايا. ومن بين إنجازاتنا الرئيسية التوزيع المتزايد والاستخدام الفعلي لكتيب المنظمة حول المساعدة المباشرة لضحايا الاتجار. وكان الكتيب نتاج تجربة المنظمة في مساعدة ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ شخص جرى الاتجار بهم في نحو ١٠٠ بلد في أنحاء العالم. ويتضمن الكتيب التوجيه والمشورة الضروريين للتوفير الفعال لطائفة كاملة من المساعدات لضحايا الاتجار، منذ مرحلة الاتصال والفحص الأوليين وحتى إعادة التأهيل الاجتماعي الفعلي للأفراد المعنيين.

وتود المنظمة الدولية للهجرة اغتنام هذه الفرصة للتذكير بأنه لئن كان الاتجار بالأشخاص جريمة خطيرة تتطلب اتباع نهج قائم على الحقوق في معالجتها، فإنه ليس ظاهرة قائمة بذاتها. بل هو يتطلب، مثلما هو الحال في معالجة مسائل الأمن والإرهاب عبر الوطنية، نهجا شاملا في داخل السياق الأوسع نطاقا لإدارة الهجرة.

وإيجاد التوازن الصحيح بين تيسير الهجرة وضبطها تحد رئيسي لجميع البلدان في محاولتها لجعل التنقل على الصعيد العالمي آمنا. وفي ظل التداخل الشديد بين إدارة الهجرة ومسائل الاتجار بالبشر والأمن والإرهاب نظرا لأبعادها العابرة للحدود، فإن المنظمة الدولية للهجرة تتعاون بشكل منتظم مع الحكومات في إنشاء أنظمة عصرية لمراقبة الحدود وتحسين الجانب الأمني فيما يتعلق بوثائق السفر، بما في ذلك نظم إصدارها، وكذلك تطوير إدارة الهوية وتبادل المعلومات والتدريب والحوار والتكامل فيما بين الحكومات. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل المنظمة على تعزيز وظيفتي إجراء التحقيقات والتحليل في إدارات ووزارات الهجرة وعلى تحسين أطر السياسات والأطر القانونية والتنظيمية المكملة في قطاع الهجرة.

غير أنه من المهم أيضا إدراك مخاطر الربط الوثيق أكثر من اللازم بين قضايا الهجرة والأمن والإرهاب، حيث أن الوصفات في مجال السياسات العامة قد تكون مُضَللة بل إنها قد تأتي بنتائج عكسية، بزيادة التوترات وكراهية الأجانب والإخلال بالتماسك الاجتماعي. وفضلا عن ذلك، قد يجري أيضا تثبيط دخول المهاجرين المحتملين ومن ثم حرمان البلدان من الفوائد الاقتصادية للهجرة أو الحد من السبل المشروعة للأشخاص الباحثين عن حماية دولية.

وختاما، وبصرف النظر عن الموضوع، سواء أكان مكافحة الاتجار بالأشخاص أم إدارة الهجرة بشكل عام أم الصلة المحددة بالمسائل الأمنية، فإنني أود التشديد على أن الدعم لا يمكن أن يقتصر على التعاون التقني الثنائي، ولكنه ضروري للتعاون والتآزر على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين الهيئات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت اجتماعها الخاص الرفيع المستوى بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.